

Distr.: General  
4 January 2023  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

## الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة)  
محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد الحسان ..... (عُمان)  
لاحقاً: السيد كاسيلاكيس (نائب الرئيس) ..... (اليونان)

## المحتويات

- البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) \*
- البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) \*
- البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) \*
- البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) \*
- البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بينود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)
- تنظيم الأعمال

\* بنود قررت اللجنة أن تنتظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23064 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10:15.

بسكان الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وأن تحمي مواردها البشرية والطبيعية من إساءة الاستعمال، مع تقديم المساعدة الإنسانية استجابة للكوارث الطبيعية.

5 - وذكر أن الوكالات المتخصصة والمستثمرين الأجانب يقدمون مساهمات قيمة لتحسين الظروف المعيشية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الشعوب التي تقطن تلك الأقاليم. ومن الضروري أن يتم توفير جميع المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى هذه الأقاليم في إطار هدف رئيسي هو تعزيز اقتصاداتها وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى أن العراق يشجع إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للاطلاع على الظروف التي يعيشها كل شعب والوقوف على طبيعة العلاقة مع الدولة القائمة بالإدارة.

6 - وأكد الدور المهم الذي تؤديه إدارة التواصل العالمي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في التوعية بأوضاع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وحث على نشر آخر ما يستجد من معلومات عما تستطيع الأمم المتحدة عمله لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتوزيعها على نطاق واسع وتحديثها ضمن موقع الأمم المتحدة الخاص بإنهاء الاستعمار. واختتم قائلاً إنه ينبغي للمنظمة أن تستفيد من الدروس المستخلصة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لضمان وصول الجميع إلى المعلومات خصوصاً الأكثر ضعفاً، مثل الشعوب التي تعاني إلى يومنا هذا من الاستعمار.

7 - السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية تؤيد الجهود التي يبذلها المغرب لإيجاد حل سياسي واقعي لمسألة الصحراء المغربية يقوم على أساس من التوافق، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحت رعاية الأمين العام. وتؤيد المملكة العربية السعودية المبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل يحفظ سيادة المغرب وسلامته الإقليمية، ويتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقد لقي ترحيباً في قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام 2007. وأعرب عن ترحيب بلده بالزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام، ستافان دي ميستورا، إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير 2022، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مزيد من المشاورات بين الأطراف المعنية. وأشار إلى أن تسوية النزاع الإقليمي تتطلب الحكمة والواقعية وروح التوافق من قبل جميع الأطراف. ومن شأن التوصل إلى حل أن يسهم في أمن واستقرار منطقة الساحل.

البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/77/23 و A/77/63)

البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/77/23)

البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/77/23 و A/77/66)

البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/77/67)

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند آخر في جدول الأعمال) (تابع) (A/77/23 و A/77/66 و A/77/506)

1 - الرئيس: قال إنه يعتبر، بعد إجراء مشاورات مع المكتب والوفود المعنية، أن الوفود توافق على التكلم بالترتيب الذي أدرجت به في قائمة المتكلمين، بهدف تحسين كفاءة عمل اللجنة. وسيكون للوفود التي تتكلم باسم مجموعة من الدول وبصفتها الوطنية خيار الإدلاء ببياناتها الوطنية مباشرة بعد بياناتها باسم المجموعة، وتتكلم بذلك مرة واحدة فقط.

2 - تقرر ذلك.

3 - السيد البلداوي: (العراق): قال إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي يشكل إنكاراً للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويناقض ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن إنهاء الاستعمار يجب أن يظل بين أولويات الأمم المتحدة لحين منح الاستقلال لجميع الشعوب المستعمرة أو التوصل إلى صيغة حكم توافقي بين الدول القائمة بالإدارة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

4 - وأضاف أن لكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ظروفًا خاصة به وأنه تقع على الدول القائمة بالإدارة مسؤوليات رسمية بأن تنهض

الجديدة. والمجموعة ملتزمة أيضاً بمواصلة العمل البناء مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدولة القائمة بالإدارة، للمساهمة في التوصل إلى حل دائم وسلمي يقبله جميع سكان كاليدونيا الجديدة. وتسترشد المجموعة في جهودها أيضاً بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، واتفاق نوميا، الذي انقضى الجدول الزمني المحدد له بالفعل.

12 - وأشار إلى أن كاليدونيا الجديدة أحرزت تقدماً ملحوظاً نحو المستقبل الذي يريده شعبها: الذي تشمل معالمه البارزة نقل الاختصاصات من الدولة القائمة بالإدارة، وجهود بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، وتعزيز التكامل الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وكان أبرز إنجاز هو إجراء ثلاثة استفتاءات حول تقرير المصير في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021. ووصف الدعم المقدم من الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثتان الزائرتان اللتان أوفدتتهما في آذار/مارس 2014 وآذار/مارس 2018، بأنه قيّم، لا سيما لمعالجة الشواغل المتعلقة بالعملية الانتخابية. وقال إن المجموعة تتطلع إلى الدعوة التالية التي وجهتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمم المتحدة لإيفاد بعثة زائرة، مما سيساعد على الاستفادة من الزخم الذي تولد حتى الآن. غير أن جدول أعمال تقرير المصير وإنهاء الاستعمار لا يزال غير مكتمل، ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يقوموا بدورهم وفقاً لاتفاق نوميا. وتابع قائلاً إنه لا يزال لدى المجموعة شواغل بشأن الاستفتاء الثالث لتقرير المصير، للأسباب التي شرحتها في الدورة السادسة والسبعين (انظر A/C.4/76/SR.8، الفقرات 64-66). وأشار إلى أن إنهاء عملية اتفاق نوميا، إلى جانب الطريقة التي أجري بها الاستفتاء الثالث ونتائجه، يرسم صورة مثيرة للقلق. فعلى الرغم من ادعاء الدولة القائمة بالإدارة أن الاستفتاء كان شرعياً، لأن أولئك الذين قرروا عدم المشاركة فعلوا ذلك بحرية وطوعية، فإن نسبة كبيرة من سكان كاليدونيا الجديدة والمراقبين الخارجيين أكدوا أنه أجري بشكل غير عادل وغير منصف، وبالتالي فإنه يفقر إلى المصداقية. والإحياء بأن الاستفتاء كان على درجة جيدة من التنظيم وجري الاضطلاع به بشكل جيد بعيد كل البعد عن الحقيقة.

13 - وقال إنه يجب على الدولة القائمة بالإدارة، التي تتحمل حالياً المسؤولية عن مستقبل كاليدونيا الجديدة، أن تعمل مع جميع سكان كاليدونيا الجديدة لإيجاد طريق سلمي وشامل للمضي قدماً

8 - وختم بيانه معرباً عن إدانة المملكة العربية السعودية لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى باعتبار أن تلك الجزر جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن الوضع الحالي يقوض السلم والأمن الدوليين. وتؤيد المملكة العربية السعودية جميع الإجراءات السلمية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة لاستعادة أراضيها.

9 - السيدة غوهيوار أريال (نيبال): قالت إنه بعد ستة عقود من اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لا يزال هناك 17 إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تتطلع شعوبها إلى الأمم المتحدة للحصول على دعم سياسي ومعنوي. ولن يكون إنهاء الاستعمار ممكناً ما لم تستجمع الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ويجب على الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تتعاون تعاوناً مكثفاً لهذا الغرض، بسبل منها تيسير البعثات الزائرة ونقل المعلومات في الوقت المناسب.

10 - وأشارت إلى أنه من أجل الاستجابة للدعوة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، يجب على جميع الأطراف مضاعفة جهودها لإنهاء الاستعمار وخلق فرص للنمو المستدام والشامل والعادل للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي كانت شعوبها معرضة بشكل خاص لآثار جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً مستمراً في مجالات تشمل التعليم والصحة والعمالة، ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تعزز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب حماية الموارد الطبيعية للأقاليم. وتحت نيبال الدول القائمة بالإدارة على الوفاء دون شروط بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق وضع برامج عمل محددة زمنياً على أساس كل حالة على حدة. واختتمت كلمتها قائلة إن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً دوراً حيوياً في دعم سكان تلك الأقاليم لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

11 - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): تكلم باسم مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، فقال إن من المؤسف أنه بعد أربعة عقود من إعلان العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، أعلن عن عقد آخر من هذا القبيل، ويجب عدم السماح باستمرار هذا الوضع. وأكد أن المجموعة لا تزال ملتزمة بتقرير المصير وإنهاء الاستعمار في كاليدونيا

اقتصادية أو عسكرية أو غيرها من الأنشطة التي قد تؤثر سلباً على مصالح شعوب الأقاليم أو رفاها.

16 - وأضاف يقول إنه قد انقضى أكثر من 20 عاماً منذ أن أصبح آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي دولة مستقلة ذات سيادة ودولة عضواً كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وسيكون العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار قد بلغ مداه في عام 2030، وعند هذه النقطة يكون المجتمع الدولي قد حقق أيضاً أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه سيتعين على الدول الأعضاء أن تحاسب نفسها على التقدم الذي أحرزته في إزالة العقبات التي تعترض الأعمال الكامل لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 1/70. وفي خطة عام 2030، وعدت الدول الأعضاء بعدم ترك أحد خلف الركب، ولكن الاستعمار أثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، فضلاً عن تمتعها الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها. وذكر أن مجموعة الأصدقاء ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز ميثاق الأمم المتحدة والتمسك به وستواصل المشاركة النشطة والبناء في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الاستعمار.

17 - وتكلم بصفتها الوطنية، فقال إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تشعر بقلق عميق إزاء الوضع في بورتوريكو، التي حُرم شعبها من حقه في تقرير المصير والاستقلال لأكثر من 120 عاماً. وأعرب عن تأييد بلده بقوة حق ذلك الإقليم في اختيار نظامه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتصدي للتحديات الهيكلية الملحة التي يواجهها، وهي تحديات تفاقم بسبب إعصار فيونا قبل أيام فقط. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تشارك مشاركة بناءة في أعمال اللجنة الخاصة بغية وضع حد لوصايتها الاستعمارية على بورتوريكو.

18 - وأكد أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تواصل تضامنها الثابت مع الشعب الصحراوي. وقال إن هناك حاجة إلى حل سلمي وعادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتكامل جهود المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية بالنجاح في إحياء العملية السياسية وكفالة قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على الوفاء بولايتها.

19 - وأشار إلى أن الأشهر القليلة الماضية كشفت مرة أخرى عن الاستخفاف والمعايير المزدوجة لبعض البلدان التي تعتبر نفسها، حتى الآن، إمبراطوريات وتحفظ بمصالح استعمارية جديدة في جميع

يراعي مصالح جميع سكان الإقليم. ويجب الإصغاء إلى النداء الذي وجهه رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة في الجلسة الثالثة للجنة (انظر A/C.4/77/SR.3، الفقرات 51-55) من أجل التحلي بالحساسية واللباقة بين الدولة القائمة بالإدارة وشعب الإقليم وحكومته. وسيكون من المهم أيضاً تقديم الدعم في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي أبرزها وهي: هوية كاليدونيا الجديدة؛ والقدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ؛ واتباع ترتيبات مؤسسية أقوى لتحقيق الاستقرار والأمن؛ والتعاون مع شركاء التنمية الخارجيين. وبناء على ذلك، سيواصل الفريق النظر في هذه المجالات ليقرر أفضل السبل التي يمكن أن يقدم بها المساعدة.

14 - واختتم كلامه قائلاً إنه يجب على اللجنة والأمم المتحدة ككل أن تطمئن شعب كاليدونيا الجديدة إلى أن إنهاء عملية اتفاق نوميا لا تسلبه بأي حال من الأحوال من حقوقه في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. ويتعين على الأمم المتحدة أن تُبقي الحالة المتغيرة في الإقليم قيد نظرها وأن تعمل مع الدولة القائمة بالإدارة وجميع سكان كاليدونيا الجديدة لضمان أن يتشكل مستقبلها بشكل عادل من جانب جميع شرائح المجتمع. وستكون البعثة الزائرة المقبلة بالغة الأهمية في هذا الصدد.

15 - السيد بيريز أيسيتاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن الأمم المتحدة خطت خطوات واسعة في مجال إنهاء الاستعمار. ولكن، وبعد مرور 60 عاماً على اتخاذ قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لا تزال المهمة غير مكتملة: ولا يزال يتعين إنهاء استعمار 17 إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، بالإضافة إلى فلسطين. وتابع يقول إن مجموعة الأصدقاء حافظت على موقفها الثابت بشأن قضايا إنهاء الاستعمار، فهي لا تزال ملتزمة بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبالإعمال الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تأثرت بشدة بالأزمات العالمية الحالية، بما في ذلك تلك الناجمة عن كوفيد-19. وينبغي للدول القائمة بالإدارة والقائمة بالاحتلال أن تبادر بشكل استباقي إلى إجراء حوار بغية التوصل إلى حلول عادلة وشاملة لكل مسألة من هذه المسائل. ويجب عليها أن تحترم الحق غير القابل للتصرف لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية، الذي يشمل حق الأقاليم في السيطرة عليها والاحتفاظ بالسيطرة على استخدامها الحالي والمستقبلي. ولذلك يجب عليها أن تتجنب القيام بأي أنشطة

العدل الدولية أضفت مصداقية على هذا الموقف في فتواها المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975، التي قضت فيها بعدم وجود صلات بالسيادة الإقليمية بين المغرب والصحراء الغربية قبل الاستعمار الإسباني للإقليم. وقالت إن خرق اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991 واستئناف الأعمال القتالية يثيران قلقاً بالغاً؛ وتحت جنوب أفريقيا الطرفين على احترام وقف إطلاق النار وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تزيد من تأجيج التوترات في الإقليم. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية لإحياء الحوار السياسي، الذي ينبغي أن يمهّد الطريق أمام حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين.

23 - وأضافت قائلة إنه ينبغي إنهاء استعمار موريشيوس من خلال تسليم أرخبيل شاغوس؛ فالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 25 شباط/فبراير 2019، والتي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها 295/73 توجه رسالة واضحة مفادها أن الجزر ملك للشعب الذي تقع على أرضه وقارته. وبالإضافة إلى ذلك، تحت جنوب أفريقيا الأطراف في نزاع جزر مالفيناس على استئناف المفاوضات الثنائية بغية التوصل إلى حل سياسي؛ واختتمت قائلة إن رفض الامتثال للقانون الدولي يفتح الباب أمام انتهاكات خطيرة أخرى ترتكبها دول أخرى.

24 - السيد الحمود (الأردن): قال إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يبقى من أبرز القضايا العالقة على أجندة الأمم المتحدة. وجدد تأكيد وفد بلده على ضرورة حشد الجهد الدولي الذي يتيح العودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وبما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل. وتابع قائلاً إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك الاستفزازات الأخيرة، خرق للقانون الدولي وللوضع القانوني والتاريخي القائم. وشدد على أن مجمع الحرم الشريف بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه. وأكد التزام الأردن بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، انطلاقاً من الوصاية الهاشمية عليها.

أنحاء العالم. وقال إن هذه البلدان، ومن بينها المملكة المتحدة، تقدم نفسها على أنها مناصرة لسيادة القانون ومدافعة عن ميثاق الأمم المتحدة، ولكن أفعالها تدل على خلاف ذلك. ولو كانت المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً حقيقياً بالمبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق وبأولوية سيادة القانون، لتعين على حكومتها أن تتخذ فوراً خطوات ملموسة لإتمام عمليات إنهاء الاستعمار المعلقة وإعادة الحقوق السيادية إلى الأقاليم التي لا تزال تحتلها بصورة غير قانونية. وأضاف قائلاً إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد من جديد دعمها القاطع للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس والمناطق البحرية المحيطة بها. ودعا المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات المباشرة، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، وذلك من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي. وبالمثل، أكد من جديد دعم جمهورية فنزويلا البوليفارية لموريشيوس في النزاع على السيادة على أرخبيل شاغوس. ودعا المملكة المتحدة إلى وضع حد لإدارتها للأرخبيل في أسرع وقت ممكن ودون شروط مسبقة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 295/73 وإتمام عملية إنهاء استعمار موريشيوس بالتالي.

20 - تولى رئاسة اللجنة السيد كاسيليياكيس (اليونان)، نائب الرئيس.

21 - السيدة جويني (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على مسألة إنهاء الاستعمار وينتهي تماماً على عمل اللجنة الخاصة. فجنوب أفريقيا نفسها ما كان لها أن تكون ممثلة في الأمم المتحدة لولا جهود إنهاء الاستعمار المبذولة في اللجنة الرابعة. وأضافت أن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الوحشية المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني والظلم الذي يتعرض له يومياً. وتابعت قائلة إن التطورات الأخيرة، بالاقتران مع عدم الاستقرار السائد في الشرق الأوسط والتحالفات الجيوسياسية، لا تبشر بالخير بالنسبة لتقرير مصيره. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لدعم حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوافر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس الصكوك الدولية ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة.

22 - وأشارت إلى أن حالة الشعب الصحراوي لا تزال تثير قلقاً عميقاً. وأعربت عن تأييد جنوب أفريقيا التام لموقف الاتحاد الأفريقي، وهو أن حق شعب الصحراء الغربية غير قابل للتصرف في تقرير مصيره، وأن حقه في الاستقلال غير قابل للتفاوض. وذكرت أن محكمة

25 - وأعرب عن دعم الأردن الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي والمملكة المغربية لإيجاد حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. ودعا جميع الأطراف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. واسترسل قائلاً إن الأردن يثمن انخراط المملكة المغربية بإيجابية لإيجاد حل سياسي نهائي ومقبول للجميع لقضية الصحراء من خلال تقديمه لمبادرة الحكم الذاتي. وأعرب عن دعم حكومة بلده لهذه المبادرة باعتبارها آلية جديّة وواقعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المنطقة وسيادة المملكة المغربية على أراضيها ووحدة ترابها. وأضاف أن المبادرة تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمة. وأشاد بالتدابير التي اتخذها المغرب لتحسين مستوى معيشة السكان الصحراويين وتمكينهم من الاستفادة من موارد المنطقة ومكافحة جائحة كوفيد-19. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بافتتاح قنصلي عامة في مدينتي العيون والداخل في الصحراء المغربية، بما فيها قنصلية الأردن العامة في مدينة العيون.

26 - السيد أكرم (باكستان): قال إن باكستان قدمت منذ استقلالها دعماً مستمراً ونشطاً لعملية إنهاء الاستعمار التي تنهض بها الأمم المتحدة، والتي أسفرت عن حصول نحو 80 مستعمرة سابقة على الاستقلال منذ عام 1946. ومع ذلك، فلا تزال هناك شعوب محرومة من الحق في تقرير المصير، ولا سيما شعب فلسطين وشعب جامو وكشمير المحتلة. وأضاف قائلاً إنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا من خلال إنشاء دولة فلسطين المستقلة والمتصلة الأراضي والتي تتوافر لها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

27 - وواصل قائلاً إن احتلال الهند لجامو وكشمير هو أسوأ مظهر من مظاهر الاستعمار المعاصر. وأضاف أن مجلس الأمن اعترف صراحة بحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير في قراره 47 (1948) والقرارات اللاحقة، التي ذكر فيها أن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير ينبغي أن يقرره شعبها من خلال استفتاء حر ونزيه يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وقبلت كل من الهند وباكستان هذه القرارات، وعملًا بالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن كلا الطرفين ملزمان بتنفيذها. غير أن الهند تجنبت القيام بذلك، من خلال القوة والاحتلال، لأكثر من 70 عاماً. وابتداءً من عام 1989، شنت حملة قمع وحشية في جامو وكشمير، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 000 كشميري. واتخذت الهند، منذ

28 - وتابع قائلاً إن الهند شرعت، في سياق مشروع استعماري استيطاني تقليدي، إلى تحويل جامو وكشمير من دولة ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. وأصدرت أكثر من 3,4 ملايين شهادة إقامة مزورة للهندوس من جميع أنحاء الهند للاستقرار في كشمير، وكانت تصدر أراضي الكشميريين وممتلكاتهم من أجل استخدامها للأغراض العسكرية. وأكد أن جميع التدابير الانفرادية التي اتخذتها الهند منذ 5 آب/أغسطس 2019 تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينص قرار مجلس الأمن 122 (1957) على أن أي تدابير انفرادية لتحديد شكل وانتفاء ولاية جامو وكشمير كلها أو أي جزء منها في المستقبل لن يشكل تصرفاً فيما يتعلق بالولاية، مما يعني أن الإجراءات الانفرادية للهند غير قانونية، وبالتالي فهي لاغية وباطلة.

33 - السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه بينما أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ من أجل دعم شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو أكثر فعالية في مسيرتها نحو تقرير المصير. وأكد إنه ستكون هناك حاجة إلى التضامن العالمي، بصفة خاصة، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. ومضى قائلاً إن تلك الشعوب بممارستها لحقها في الاستقلال الكامل بصورة سلمية وبحرية، ستتمكن من التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، وكذلك للعواقب الصحية والاجتماعية للوباء والأزمة الاقتصادية. وتابع قائلاً إنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تشرع في عمليات حقيقية لإنهاء الاستعمار دون إبطاء، وفقاً لقرار الجمعية العامة 119/65، بغية التوصل في نهاية المطاف إلى حلول عادلة ومقبولة لكل الأطراف.

34 - وأشار إلى أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ستواصل الإصرار على أن تيسر الولايات المتحدة الأمريكية العمليات اللازمة لكي تمارس بورتوريكو حقها في الاستقلال بصورة سلمية وبحرية وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وأعرب عن أمل بلده في أن يتمكن طرفا النزاع حول الصحراء الغربية من التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مجلس الأمن 2494 (2019). وقال إن المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص ستكون بالغة الأهمية في دعم الطرفين في هذا الصدد. وينبغي للطرفين احترام اتفاق وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، دون شروط مسبقة، وبحسن نية وبروح حقيقية من التوافق، بهدف دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مستقبله.

35 - وأضاف أن جزر الماليناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها هي جرح مستمر في القارة الأمريكية. وتابع قائلاً إن للأرجنتين حقوقاً سيادية على تلك المناطق، التي تشكل جزءاً من إقليمها الوطني. والحل الوحيد هو أن تحيي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات، مع مراعاة مصالح السكان. وينبغي للطرفين أن يعودا إلى المفاوضات بحسن نية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بغية التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي ينهي الحالة الاستعمارية الراهنة.

29 - وأشار إلى أن باكستان ترغب في إقامة علاقات سلمية مع كل جيرانها، بما فيها الهند. وقال إن من الضروري حل نزاع جامو وكشمير من خلال ممارسة تقرير المصير لضمان السلام الدائم في جنوب آسيا. ويقع على عاتق الهند تهيئة الظروف للحوار: فيجب عليها وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم المحتل وإلغاء التدابير غير القانونية والأحادية الجانب المفروضة في 5 آب/أغسطس 2019 وما بعده. ويجب على مجلس الأمن والأمين العام أن يعملوا بنشاط على تعزيز التوصل إلى حل سلمي وفقاً لقرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري، مع الاستفادة الكاملة من الطرائق المنصوص عليها في الميثاق، ولا سيما المواد 33 و 34 و 99.

30 - السيد أوديدا (أوغندا): قال إن أوغندا تتمسك بموقفها المبدئي الداعم لحق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يجدد أصحاب المصلحة التزامهم بجدول أعمال إنهاء الاستعمار في الدورة الحالية وخلال ما ينبغي أن يكون العقد الدولي الأخير للقضاء على الاستعمار.

31 - وأضاف قائلاً إن هناك حاجة إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين. وأشار إلى تأكيد أوغندا من جديد دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إعمال حقه في تقرير المصير والاستقلال تشيياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

32 - وأردف قائلاً إن هناك أيضاً حاجة ملحة إلى حل عادل وسلمي ودائم لمسألة الصحراء الغربية يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وينبغي للجنة أن تواصل النهوض بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية، وأن تدعم بنشاط جميع جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التوصل إلى هذا الحل، لا تشيياً مع ولايات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً مع الأهداف والمبادئ المحددة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وجميع قرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. ومضى قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ خريطة الطريق لإنهاء الاستعمار الواردة في خطة التسوية للصحراء الغربية بغية إجراء استفتاء تقرير المصير دون تأخير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة الخاصة أن تنتظر في إفاد بعتة زائرة إلى الصحراء الغربية، حيث أن هذه البعثات تشكل جزءاً أساسياً من مجموعة أدوات تسوية النزاعات، وكانت آخر بعثة قبل سنوات عديدة. وختم كلامه بالإعراب عن ترحيب أوغندا الحار بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية، وتجديد دعوته لجميع أطراف النزاع إلى التفاوض بحسن نية.

الساحل الأرجنتيني. وأشارت إلى أنه لا يمكن تسوية هذا النزاع إلا عن طريق المفاوضات الثنائية، التي يجب أن تراعي مصالح سكان الجزر ورفاههم. وواصلت قائلة إن وفد بلدها يشعر بضيق إزاء عدم إحراز تقدم مجدٍ في هذا الصدد، ويحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على تجديد التزامهما بإجراء مفاوضات ثنائية بناءة. وأكدت على أنه ينبغي للحكومتين أن تمتنعا عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة في الجزر، قد تؤدي إلى تآكل حسن النية. وينبغي الإشادة بالطرفين على ما بذلاه من جهود في السنوات الأخيرة من أجل إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمختلف المسائل. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تساعد هذه الجهود على إعادة تنشيط الحوار البناء وإيجاد طريق نحو حل عادل ودائم. ويحث وفد بلدها الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة لتيسير هذه العملية.

40 - السيد بيدروسو كويستا (كوبا): قال إن عملية إنهاء الاستعمار أدت إلى تحول من أهم التحولات في القرن العشرين. ومنذ أكثر من ستة عقود من اعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بإنهاء الاستعمار، انضمت كوبا إلى الدعوة الدولية للقضاء على آفة الاستعمار التي لا زالت قائمة في الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

41 - وتابع قائلاً إن شعب فلسطين المحتلة والمُحاصرة له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، عاصمتها القدس الشرقية. ويجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، التصدي لكابوس الاحتلال الأجنبي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين فلسطين من أن تصبح دولة كاملة العضوية في المنظمة في أقرب وقت ممكن.

42 - ومضى قائلاً إن لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير، تمشياً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة. وأعرب عن تأكيد وفد بلده مرة أخرى دعمه لحل سياسي مقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وذكر أن كوبا لا تؤيد القرارات الانفرادية التي تتعارض مع مصالح الشعب الصحراوي، الذي يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

43 - وأعرب عن تأييد كوبا لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً من أراضي الأرجنتين. وأشار إلى أن من الضروري التوصل في أقرب وقت ممكن

36 - السيد سيفورا أراغون (السلفادور): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء، في السنة الثانية من العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، أن تلتزم التزاماً مستمراً واستباقياً بالتعجيل بعمليات إنهاء الاستعمار، بدعم من الأمم المتحدة. وأضاف أنه يجب على المنظمة أن تواصل إعطاء الأولوية لضمان الحق في تقرير المصير والتركيز على التحديات المتعددة التي تواجهها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك التعافي من جائحة كوفيد-19 والاستجابات لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

37 - وأعرب عن تأييد السلفادور للحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تقر بأنها حالة خاصة وفريدة، فهي حالة لا ينطبق فيها مبدأ تقرير المصير ويجب التمسك فيها بمبدأ السلامة الإقليمية. وقال إن وفد بلده يقدر استعداد حكومة الأرجنتين المستمر لاستئناف المفاوضات الثنائية بغية حل النزاع. وينبغي للطرفين أن يستأنفا المفاوضات بغية إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي في أقرب وقت ممكن، وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام لإيجاد هذا الحل تكتسي أهمية قصوى. وتابع قائلاً إن الإجراءات الانفرادية غير القانونية المتخذة في المنطقة المتنازع عليها، بما في ذلك استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، تثير قلقاً عميقاً وتتعارض بشكل خطير مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرار 49/31.

38 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للصحراء الغربية لإعادة إطلاق العملية السياسية تحت الرعاية الحصرية للأمين العام. واستطرد قائلاً إن وفد بلده يؤيد الجهود التي تبذلها المملكة المغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعلمي ودائم للنزاع الإقليمي، ويرى أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام 2007 تُشكّل حلاً قابلاً للتطبيق يحترم سلامة المغرب الإقليمية وسيادته.

39 - السيدة أندروز (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إن وفد بلدها لا يزال مناهضاً للاستعمار بلا منازع ويؤيد بقوة جميع الجهود المتعددة الأطراف لإنهاء الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة، ولا سيما حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. ومضت قائلة إن مسألة جزر مالفيناس، كما أكدت على ذلك الجمعية العامة مراراً وتكراراً، لا تدور حول إرادة شعب مستعمر يخضع لسيطرة أجنبية، بل إنها تتعلق بمطالبات متنافسة بالسيادة على جزر تقع على مسافة قريبة من

مجلس الأمن 690 (1991)، فإن الشعب الصحراوي لم تتح له بعد فرصة ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. وأعربت عن تأييد كينيا للجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي ينبغي أن تركز على إيجاد حل يتماشى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والجهود الإقليمية بشأن هذه المسألة، مع مراعاة الدور الهام للاتحاد الأفريقي.

48 - وأشارت إلى أن العمل الذي تضطلع به الأونروا جدير بالثناء، لا سيما بالنظر إلى ندرة مواردها المالية. وأردفت قائلة إن كينيا تكرر تأكيد تأييدها للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس وجود دولتين، مما يتيح للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير؛ والحق في إقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967؛ والحق في عودة اللاجئين؛ وحل قضايا الوضع النهائي المتبقية.

49 - السيد إيبو (كوت ديفوار): قال إن حكومة بلده تؤيد العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، بغية إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم يقوم على التوافق، وفقا لقرارات مجلس الأمن المعتمدة منذ عام 2007 بشأن الصحراء المغربية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتزام الأمين العام بحل المسألة وبالزيارات التي قام بها مبعوثه الشخصي مؤخرا. ويدعو إلى استئناف عملية المائدة المستديرة بمشاركة المغرب والجزائر وموريتانيا و "جبهة البوليساريو"، وإلى أن تستمر الأطراف في المشاركة في العملية. وواصل كلامه قائلاً إن أمن واستقرار منطقتي المغرب العربي والساحل يتوقفان على حل النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. ولذلك فإن وفد بلده يثني على التزام المغرب المستمر بإيجاد حل سياسي مقبول للجميع. ويرحب بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، والتي ستمكّن سكان الصحراء المغربية من إدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أظهرت مشاركة سكان الصحراء في الانتخابات العامة في المغرب، ولا سيما في أيلول/سبتمبر 2021، استقلالهم السياسي.

50 - وأشار إلى أن كوت ديفوار تشيد بنموذج تنمية الصحراء الذي أطلقه المغرب في سنة 2015 وباستثماراته الكبيرة لهذا الغرض، التي تعزز مؤشر التنمية البشرية في المنطقة والتي كان لها أثر ملحوظ على رفاه السكان المحليين. كما تشيد بالإجراءات التي اتخذها المغرب لتعزيز دور اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان في العيون والداخلية وتعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المنطقة. وتنتهي أيضا

إلى تسوية تفاوضية وعادلة ونهائية لهذا النزاع، مع مراعاة احترام السلامة الإقليمية للأرجنتين والاعتراف بمصالح سكان الجزر. وأضاف أنه إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي، ينبغي للطرفين الامتناع عن اتخاذ أي قرارات تتطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة.

44 - وأردف قائلاً إن 124 سنة قد انقضت على تدخل الولايات المتحدة في بورتوريكو، غير أن كل تلك السنوات من السيطرة الاستعمارية لم تكن كافية لمحو ثقافة شعب بورتوريكو وهويته ومشاعره الوطنية. وواصل كلامه قائلاً إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة، فلا يزال شعب بورتوريكو غير قادر على ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير، بينما تواصل السلطة الاستعمارية جهودها لتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأضاف قائلاً إن اللجنة الخاصة اتخذت 39 قرارا ومقررا بشأن بورتوريكو، جددت فيها التأكيد على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وأشار إلى أن مركز الدولة المرتبطة ارتباطا حراً المفروض على بورتوريكو يمثل مهزلة، تمكن حكومة الولايات المتحدة من إخفاء ما هو عمل واضح من أعمال الهيمنة الاستعمارية. وذكر أن المحكمة العليا للولايات المتحدة والكونغرس والإدارة الأمريكية نفسها أكدت بوضوح أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة وأنها إقليم مستعمر يخضع كلياً لحكم واشنطن.

45 - واختتم كلامه قائلاً إن التعاون مع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضروري لفراهم الجماعي وتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، والذي ضاعفته الأزمات الصحية والاقتصادية العالميتين، تم الترحيب بمئات الشباب من الصحراء الغربية في المدارس والجامعات الكوبية.

46 - السيدة كيماي (كينيا): قالت إن كينيا تؤكد من جديد التزامها الثابت والقاطع بمبدأي تقرير المصير والسيادة، وتأمل في أن تُنفذ توصيات اللجنة الخاصة بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. وأضافت تقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعهد على وجه الاستعجال بتجديد التزامها بالعمل من أجل تحرير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تنشئ آليات متعددة الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

47 - وأعربت عن تأييد كينيا لقرارات الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك شعب الصحراء الغربية. فعلى الرغم من إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قرار

للقضاء على الاستعمار هو الأخير، وألا تكون اللجنة بحاجة إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة.

54 - السيد نونيس (تيمور - ليشتي): قال إن تيمور - ليشتي تعتبر الاستعمار انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وعقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب ورفاهها. وللتعجيل بالقضاء عليه، من المهم الدخول في حوار وفهم تطلعات الشعوب المعنية فيما يتعلق بالوضع السياسي وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

55 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال إن التوتر المتصاعد منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 يثير القلق. وأشار إلى أنه قد يكون لخرق اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991، على نحو أدى إلى استئناف الأعمال العدائية بين الأطراف، عواقب وخيمة على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وأوضح أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في تعزيز وجودها لحفظ السلام بإضافة عنصر لحقوق الإنسان إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تسمح لبعثات الأمم المتحدة الزائرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المنطقة المتنازع عليها.

56 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالحكم الذي أصدرته المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي في 29 أيلول/سبتمبر 2021 بإلغاء الصفقة التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وحماية حق شعب الصحراء الغربية في موارده الطبيعية، والحكم الصادر في 22 أيلول/سبتمبر 2022 عن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي خلص إلى أن احتلال المغرب للصحراء الغربية يشكل انتهاكا للحق في تقرير المصير والاستقلال. وأشار إلى أن الشعب الصحراوي هو الوحيد الذي له الحق في تقرير مستقبله، من خلال استفتاء حر ونزيه تنظمه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

57 - يتعلق بالحالة في فلسطين، قال إن تيمور - ليشتي تؤيد الحل القائم على وجود دولتين وتواصل الحث على الحوار وتؤيد جميع الجهود القائمة على روح ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، قال إن تيمور - ليشتي تحت الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن تواصل الحوار من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتطرق في الختام إلى مسألة جبل طارق، فقال إن وفد بلده يحث المملكة المتحدة ومملكة إسبانيا على مواصلة الحوار البناء بغية التوصل إلى حل دائم، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

على دور بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تعزيز الأحكام الأمنية، التي تعتبر أساسية لصون السلام وتهيئة الظروف لنجاح العملية السياسية. واختتم كلامه قائلا إن كوت ديفوار ترحب بامتنال المغرب لوقف إطلاق النار وتدعو الأطراف الأخرى إلى التقيد بالاتفاقات العسكرية القائمة.

51 - السيد بورتوريال برانداو (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده يواصل دعم إنهاء الاستعمار وحقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير. وأضاف أن الجمهورية الدومينيكية تؤيد الجهود التي يبذلها المغرب من أجل التوصل إلى حل سياسي موثوق به ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية، وتقدر جهود الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى حل واقعي ودائم، وترحب بالجهود التي يبذلها مبعوثه الخاص لتسهيل إعادة إطلاق العملية السياسية وتدعو الأطراف المعنية إلى الحفاظ على روح التعاون.

52 - وأضاف أن الجمهورية الدومينيكية، تؤيد، في إطار تقاليدھا للتضامن الإقليمي، مطالبات الأرجنتين العادلة بممارسة سيادتها على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن السبيل الوحيد لإنهاء الوضع الحالي هو التوصل إلى اتفاق بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق التفاوض. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لبعثة المساعي الحميدة للأمين العام ويدعو إلى الاستفادة من جميع الموارد المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة المتكررة، حتى يتسنى استئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية.

53 - السيدة علي (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الشعوب في جميع أنحاء العالم تكافح منذ عقود من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير. ولا تزال شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تعيش تحت الاستعمار بشكل أو بآخر. وأشارت إلى أن الدول المستعمرة لم تتخل عن عقليتها الاستعمارية؛ وواصلت المراوغة، بحثا عن طرق جديدة لتأكيد سيطرتها على الأقاليم. ولا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن القضاء على الاستعمار أو معالجة آثاره، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، ونهب الثروات والموارد الطبيعية، واستخدام الأقاليم كأماكن لإجراء التجارب العلمية والطبية، ودفن النفايات النووية والسامة، أو إقامة مرافق عسكرية. وقالت إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تحتاج إلى هدايا أو مجاملات من الدول القائمة بالإدارة؛ بل إنها بحاجة إلى برامج عمل حقيقية لكل حالة على حدة تؤدي إلى تقرير المصير. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يكون العقد الدولي الرابع

عام 1991 يتسم بأهمية بالغة من أجل المضي قدما في حل النزاع والحفاظ على استقرار المنطقة.

*البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد*

62 - **السيدة راستيغاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه ردا على الادعاءات الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة ضد السلامة الإقليمية لبلدها، يؤكد وفد بلدها مجددا موقفه الثابت والمبدئي بأنه لا يعترف بوجود أي نزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة بشأن جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى الإيرانية. فتلك الجزر تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، ويرفض وفد بلدها رفضا قاطعا أي ادعاءات بخلاف ذلك. وبغض النظر عن عدد المرات التي تكررت فيها هذه الادعاءات، فإنها لا صلة لها بعمل اللجنة. وأكدت أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر الثلاث أمور غير قابلة للتفاوض.

63 - **السيد براون** (المملكة المتحدة): رد على التعليقات التي أدلى بها ممثلو فنزويلا وجنوب أفريقيا وبوليفيا والسلفادور وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكوبا والجمهورية الدومينيكية وتيمور - ليشتي، فقال إن المملكة المتحدة لها علاقة عصرية مع أقاليمها فيما وراء البحار، تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحقوق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وأوضح أن المملكة المتحدة لا يساورها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو في ما يتعلق بحقوق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، الذين يحدد السكان بموجبهم وضعهم السياسي بحرية ويسعون إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية. ومن ثم لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. وأشار إلى أن المملكة المتحدة لم تقم قط بزعم أي سكان مدنيين، وأن استفتاء عام 2013 وجه رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حوارا بشأن السيادة. وينبغي احترام تلك الرغبات. ومضى يقول إن التتقيب عن المواد الهيدروكربونية في جزر فوكلاند يمثل نشاطا تجاريا مشروعا تنظمه تشريعات حكومة الجزر، في تقييد صارم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

58 - **السيد سانيه** (غينيا - بيساو): قال إن السبيل الأفضل لتحقيق حل مستدام لمسألة الصحراء الغربية يأتي من خلال استمرار جهود الأطراف المعنية، بتوجيه من الأمم المتحدة، واتباع نهج واقعي على أساس من التوافق. وينبغي للدول الأعضاء أن تتكاتف لدعم جهود المبعوث الشخصي للأمم المتحدة من أجل الاستفادة من عملية المائدة المستديرة بغية التوصل إلى حل دائم لمسألة الصحراء الغربية. وأشار إلى أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تتيح إمكانيات كبيرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يشيد بالمغرب لنسبة الإقبال على الانتخابات العامة في أيلول/سبتمبر 2021 ولاستثماراته في المنطقة. ففي خضم التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19، قدمت حكومة المغرب مساعدة لا تقدر بثمن، ولا سيما لأكثر الناس ضعفا في المنطقة. وشجع التزام المغرب برفاه شعب الصحراء الغربية، والمنطقة الأوسع، العديد من الدول، ومنها غينيا - بيساو، على الإبقاء على وجود لها هناك.

60 - **السيدة ديوب** (السنغال): قالت إن وفد بلدها يؤيد التوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع الإقليمي في الصحراء المغربية، من خلال عملية تقودها الأمم المتحدة حصرا وتستند إلى قرارات مجلس الأمن المعتمدة منذ عام 2007. وذكرت أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تتيح إطارا مناسباً لهذا الغرض، يتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. ويأخذ أيضا في الاعتبار مسألة اللاجئين في مخيمات تندوف. وأكدت أن التقدم الذي أحرزته حكومة المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للصحراء المغربية، مع تمكين شعبها، يعد دليلا على عزمها على حل النزاع. وأشارت إلى أن السنغال، من جانبها، افتتحت قنصلية بالداخلة في نيسان/أبريل 2021، دعما لجهود المغرب في المنطقة.

61 - وأضافت أنه ينبغي أن يستفيد الطرفان من الزخم الذي أحدثته المائدتان المستديرتان الأوليان في جنيف بغية استكمال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وأعربت عن ثناء وفد بلدها على الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة للصحراء لاستئناف العملية السياسية. وأعربت عن ترحيبه بمشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في اجتماعات اللجنة الخاصة والحلقات الدراسية الإقليمية. واختتمت كلامها قائلة إن احترام وقف إطلاق النار

64 - وواصل كلامه قائلاً إن موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به واضح. ويتمتع شعب جبل طارق بحق تقرير المصير، وينص دستور جبل طارق لعام 2006، الذي أقره شعب جبل طارق في استفتاء، على إقامة علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأعرب عن تأكيد حكومة بلده من جديد التزامها الدائم إزاء شعب جبل طارق، مضيفاً أنها لن تترنم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

69 - السيدة المحيربي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن وفد بلدها يرفض رفضاً قاطعاً الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة. وأضافت أن وفد بلدها يدعو إيران إلى الاستجابة بشكل بناء لنداءات حكومة بلدها المتكررة لحل المسألة سلمياً من خلال المفاوضات المباشرة أو الإحالة إلى محكمة العدل الدولية. وواصلت كلامها قائلة إن حكومة بلدها تعمل حالياً مع إيران لتعزيز العلاقات ودعم مصالح البلدين. ولذلك تأمل في أن يتسنى حل النزاع وفقاً للقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

70 - السيد غوتيريز سيغو بيردولاس (إسبانيا): أشار إلى التعليقات التي أبدتها ممثل العراق، قائلاً إن من المهم مراعاة خصوصيات كل إقليم من الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشار إلى أنه في بعض الحالات، لا يمكن إنهاء الاستعمار من خلال مبدأ تقرير المصير للشعوب، بل من خلال مبدأ السلامة الإقليمية. وبالمثل، ينبغي اتخاذ قرار إيفاد بعثات زائرة إلى تلك الأقاليم على أساس كل حالة على حدة.

71 - وردا على ممثل المملكة المتحدة، قال إنه وفقاً لمبدأ الأمم المتحدة، فإن إسبانيا هي التي عانت من استعمار أراضيها. ولذلك، ينبغي أن تخضع عملية إنهاء الاستعمار في جبل طارق لمبدأ السلامة الإقليمية، مع مراعاة مصالح سكان جبل طارق. وتابع قائلاً إن إسبانيا، علاوة على ذلك، لا تعترف بأي حقوق أو أوضاع تتعلق بالمساحات البحرية لجبل طارق غير تلك المدرجة في القائمة المنصوص عليها في المادة 10 من معاهدة أوترخت، التي ينبغي اعتبارها حصرية. وألمح إلى أن محاولة بسط السيادة على المياه المحيطة بجبل طارق بموجب تلك المعاهدة أو القانون الدولي. وذكر أن إسبانيا لا يساورها أدنى شك بشأن حدود أراضيها، التي تشمل المياه المحيطة بجبل طارق. فالسفن الإسبانية ما فتئت تبحر في تلك المياه منذ زمن بعيد؛ وعلاوة على ذلك، فقد أعلنت حكومة إسبانيا عند تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن التوقيع على الاتفاقية لا يمكن أن يُفسر على أنه اعتراف بأي حقوق أو أوضاع تتعلق بالمساحات البحرية لجبل طارق غير تلك المنصوص عليها في المادة 10 من معاهدة أوترخت.

65 - وقال إن حكومة بلده لا يساورها أي شك في سيادتها على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي. وينبغي للمملكة المتحدة وموريشيوس، بوصفهما شريكين وثيقين في الكمنولث، أن تحل هذه المسألة من خلال الحوار الثنائي البناء.

66 - السيد بيردي (الهند): قال إن المحاولات اليائسة التي يقوم بها وفد باكستان لنشر الأكاذيب في المنتديات المتعددة الأطراف هي محاولات تدعو إلى الازدراء. وتابع قائلاً إن أي بلد يسعى حقاً إلى السلام مع جيرانه لن يرضى أبداً الإرهاب العابر للحدود، ولن يحمي أولئك الذين خططوا لهجمات مومباي الإرهابية المروعة. وأضاف أن باكستان قدمت عدداً من الادعاءات العقيمة التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بإقليم جامو وكشمير ولاداخ الاتحادي، بما في ذلك المناطق الواقعة تحت الاحتلال الباكستاني غير القانوني، وكلها جزء لا يتجزأ من الهند وغير قابل للتصرف. وقال إن الادعاءات تتعلق بمسائل داخلية للهند ولا تستوجب الرد. وينبغي لباكستان أن تخلي جميع المناطق التي احتلتها بصورة غير قانونية.

67 - واستطرد قائلاً إنه نظراً للممارسة الراسخة المتمثلة في استضافة الإرهابيين ومساعدتهم ودعمهم بنشاط، فلا يمكن لباكستان أن تقدم أي مساهمة بناءة في عمل اللجنة. وأشار إلى أن هذا البلد يشجع العنف الطائفي ضد المسلمين ويقمع حقوق أقليته بينما يعمل على تقويض الهند وتوجهاتها وقيمها العلمانية. وقال إن الوقت قد حان لمحاسبة باكستان وعدم السماح لها بإساءة استخدام منابر الأمم المتحدة لنشر المعلومات المضللة والكراهية والتحريض على العنف. وأضاف أن باكستان، بوصفها مركزاً للإرهاب، هي أكبر قوة مزعزة للاستقرار في العالم. فحكومتها تمجد الإرهابيين باعتبارهم شهداء ولا تعير أي اعتبار لمبادئ المنظمة.

68 - وأكد أن الرغبة في السلام والأمن والتقدم في شبه القارة الهندية رغبة حقيقية ويمكن تحقيقها. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن

74 - وأشار إلى أن الجمعية العامة دعت في قرارها 49/31 الطرفين إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. واختتم قائلا إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني.

75 - السيد خان (باكستان): قال إن إثارة مسألة استمرار الاستعمار الهندي لجامو وكشمير هو استخدام صحيح لوقت اللجنة. وذكر أن الهند تقدم، عاما بعد عام، موقفا غير صحيح من الناحية الواقعية. فإقليم جامو وكشمير لم يكن أبدا جزءا من الهند. وبدلا من ذلك، تم الاعتراف به دوليا كإقليم متنازع عليه، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن المتعددة وعلى جميع الخرائط الرسمية للأمم المتحدة. وينص قرار مجلس الأمن 47 (1948) بوضوح على أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان ينبغي حسمها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه. وذكر أن الهند قبلت ذلك القرار، وهي ملزمة بالامتناع له وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

76 - وواصل كلامه قائلا إن الهند ما فتئت، منذ عام 1947، تنتهك القانون الدولي باحتلالها غير القانوني لولاية جامو وكشمير، التي لم يتمكن سكانها من ممارسة حقهم في تقرير المصير. واستطرد قائلا إن الهند سعت، منذ آب/أغسطس 2019، إلى تحويل كشمير ديموغرافيا من دولة ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. ولطالما حاولت الهند أن تدعي أخبارا كاذبة تشير إلى أن الكفاح العادل لشعب جامو وكشمير هو إرهاب. وأوضح أن السبب الحقيقي للمقاومة الجماعية للسكان الأصليين في الإقليم الذي تحتله الهند هو التعنت الذي تمارسه الهند والفظائع الجماعية التي ترتكبها ضد الكشميريين الأبرياء، الذين تعرضوا لقائمة طويلة من الجرائم الموثقة جيدا والتي تشمل المذابح والاغتصاب والإعدام وحالات الاختفاء القسري.

77 - واستطرد قائلا إن الأيديولوجية العنصرية والرايكانية الكامنة وراء هذا التمييز ضد الأقليات قد تغلغت في جميع أجهزة الدولة الهندية - التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية. وكانت هناك أيضا دعوات للإبادة الجماعية، التي لم تكف الدولة بتجاهلها بل حرصت عليها من خلال أعمالها. وتابع قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يطالبا الهند بإنهاء إرهاب الدولة والتفكير بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير.

72 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يؤكد مجدداً البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر 2022 (A/77/PV.4) ووزير خارجية الأرجنتين في اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في 23 حزيران/يونيه 2022 (A/AC.109/20212/SR.7). واسترسل قائلا إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني، وهي تشكل، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية، موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، يعترف به عدد من المنظمات الدولية. وأضاف قائلا إن هذا الاحتلال غير القانوني دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن هذه المسألة، اعترفت جميعها بوجود منازعة على السيادة، وطُلب فيها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وذكر بأن اللجنة الخاصة اتخذت، من جانبها، قرارات متكررة في السياق نفسه كان آخرها القرار المعتمد في 23 حزيران/يونيه 2022.

73 - وأضاف أنه، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية حل النزاعات سلميا والتفاوض بحسن نية. وذكر أن استئناف المفاوضات لا يتوقف على رغبة السكان الذين زرعتهم السلطة الاستعمارية في الجزر، بل هو التزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. واستطرد قائلا إن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته الجمعية العامة واللجنة الخاصة في القرارات ذات الصلة. وتابع قائلا إن التصويت الذي أجري في عام 2013 في جزر مالفيناس كان مجرد إجراء انفرادي اتخذته المملكة المتحدة، ويخلو من أي قيمة قانونية؛ ولا يغير بأي حال من الأحوال جوهر المسألة، ولا يحل النزاع على السيادة، وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين. ولا يتوقف حل النزاع بشأن السيادة على نتائج تصويت سئل فيه مواطنون بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وقال إن السماح للسكان البريطانيين لتلك الجزر بالفصل في نزاع على السيادة، بلدهم طرف فيه، هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، نظرا لعدم وجود شعب في جزر مالفيناس بالمعنى المقصود في القانون الدولي. أما مصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين.

78 - السيد النواصل (المملكة العربية السعودية): قال إن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة، وإن المملكة العربية السعودية تؤيد جميع التدابير السلمية التي يتخذها هذا البلد لاستعادة سيادته. وأشار إلى أن إيران، بمواصلتها احتلال الجزر تقوم، بالإضافة إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة، بانتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة 13:05.